

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٥٦٥**

الجمعة، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٧/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشروركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن

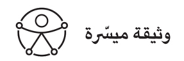
جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

1538347 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/890، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ارتكب تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام عملا عدائيا ضد فرنسا. ومن خلال شن تنظيم داعش هجماته القاتلة في باريس وسان دوني، سعى إلى ضرب ما هو أبعد من العاصمة – إنه سعى إلى ضرب أمتنا في الصميم. فعدد القتلى كان كبيرا بشكل بارز، كما نعلم جميعا – ١٣٠ شخصا لقوا مصرعهم، وأصيب أكثر من ٦٠٠ شخص بجروح، ولا يزال في المستشفى ١٩٣ جريحا، العديدون منهم بين الحياة والموت.

ولكن تنظيم داعش لم يهاجم مجرد فرنسا والفرنسيين في ذلك اليوم. فقد سعى إلى ضرب ما هو أبعد من ذلك بكثير. إنه هاجم العالم بأسره في مدينة باريس ذات الطابع العالمي. فمن بين القتلى، تم تحديد ٢٤ جنسية حتى الآن. وأذكّر بأنه قبل باريس، هاجم تنظيم داعش لبنان، والعراق، وتركيا، وتونس، وروسيا والعديد من البلدان الأخرى. إنه يريد تقويض المثل الأعلى لحريتنا وإنسانيتنا المشتركة – المثل الأعلى الذي يتمثل في الأمم المتحدة.

لقد خاطب الرئيس أولاند يوم الاثنين البرلمان الفرنسي في جلسة مشتركة، للتعبير عن تصميم فرنسا المطلق على مكافحة تنظيم داعش بجميع الوسائل اللازمة. وفي الحرب التي تشنها فرنسا بلا هوادة ضد الإرهاب الذي يمارسه تنظيم داعش، فهي تريد أن تكون وفية لقيمها بالذات. وفرنسا، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تلتزم التزاما عميقا بعلّة وجود منظمتنا. فالأمم المتحدة تمثل سيادة القانون والأمن الجماعي. لذلك، من الطبيعي أن يتوجه رئيس الجمهورية إلى مجلس الأمن بغية تنظيم إجراءاتنا الدولية والعمل على تعزيزها.

وباتخاذ القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥)، يكون أعضاء مجلس الأمن قد تصرفوا بالإجماع من أجل الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتهم. فالقرار الذي اتخذناه للتو يدرك الطابع الاستثنائي للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش. وهو يدعو الدول الأعضاء كافة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على الملاذ الذي أوجده تنظيم داعش في سوريا والعراق، وإحباط أيديولوجيته المتطرفة. والقرار يؤطر عملنا ضمن سياق القانون الدولي

واحترام ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمثل الصالح العام المشترك بيننا – بل وأقول في الواقع الكتر المشترك بيننا. كما أنه يوفر الضمانة الفعالة لمكافحة الإرهاب العابر للحدود الوطنية.

وكما قلت، إن الأحداث التي وقعت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر كانت اعتداء مسلحا على فرنسا. وعملنا العسكري الذي أبلغنا مجلس الأمن عنه منذ البداية والذي له ما يبرره بوصفه دفاعا جماعيا مشروعا عن النفس، يمكن وصفه الآن أيضا بالدفاع الفردي عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وبناء على هذا القرار التاريخي لمجلس الأمن، سوف تواصل فرنسا سعيها، والعمل على تعزيز جهودها الرامية إلى تعبئة المجتمع الدولي بأسره لهزيمة عدونا المشترك. وسوف تؤدي فرنسا دورها الكامل في هذا الجهد. فمن الناحية العسكرية، أعلن رئيس الجمهورية عن تكثيف الضربات الجوية ضد أهداف استراتيجية لتنظيم داعش في سوريا. وهذه الضربات المكثفة جارية على قدم وساق. وفي الأيام المقبلة، سوف تزيد فرنسا قدرتها على شن هذه الضربات ثلاثة أضعاف مع وصول حاملة الطائرات شارل ديغول. ومن الناحية السياسية، لن تكون مكافحة تنظيم داعش فعّالة إلاّ إذا استندت إلى عملية انتقالية سياسية تنهي الصراع السوري، الذي عمل ولا يزال يعمل على تغذية الإرهاب.

ويهيئ هذا القرار الظروف اللازمة للتعبئة الدولية. ونحن نلتجئ إلى أوروبا في هذا السياق. فقد سعى بلدي ونال في هذا الأسبوع من الاتحاد الأوروبي أول تفعيل في تاريخه لبند التضامن المتبادل، لأن فرنسا دفعت ثمنا باهظا في مكافحتها إرهاب تنظيم داعش في سوريا والعراق، والارهاب الذي تمارسه القاعدة في منطقة الساحل. ونحن نتوقع من أوروبا أن تنشط في مشاركتنا العمل الذي نؤديه باسم أمننا المشترك وأمن البلدان المجاورة لسوريا.

ونحن نخاطب أيضا جميع الأعضاء في مجلس الأمن وخارجه. ومن هذا المنطلق، سوف يتوجه رئيس الجمهورية الأسبوع المقبل إلى واشنطن العاصمة وموسكو. ولقد اتصلنا بشركائنا العديدين، وسوف نواصل القيام بذلك. في الواقع، إننا عازمون على تحقيق أكبر قدر ممكن من التعبئة. فإنسانيتنا المشتركة هي في مواجهة تنظيم داعش. ونحن، شعوب الأمم المتحدة، علينا واجب الدفاع عنها.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): منذ عدة أيام وحتى الآن، شنّت الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام وغيرها من المنظمات الإرهابية سلسلة من الهجمات الإرهابية القاتلة على عدة أماكن في جميع أنحاء العالم، فأدت إلى قتل مدنيين أبرياء، بمن فيهم مواطن صيني.

والحكومة الصينية تُدين بشدة الفظائع المروِّعة المرتكَبة من قِبَل المنظمات الإرهابية. ويجب تقديم الجناة للعدالة.

إنَّ الإرهاب هو العدو المشترَك للبشرية جمعاء. وجميع الأعمال الإرهابية، بصرف النظر عن دوافعها، زتوقيتها، ومكانها أو مرتكبيها، هي أعمال إجرامية خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين. ويجب على المجتمع الدولي أن يتضافر للتصرف بمقتضى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية الأخرى للعلاقات الدولية. كما يجب أن يُفسِح المجال كاملاً للدور الريادي للأمم المتحدة، ويعزز مزيداً من التنسيق والتعاون في مكافحة الإرهاب، ويشكِّل جبهة موحدة ضده.

وعلى جهود مكافحة الإرهاب أن تعالج كلا العوارض والأسباب الجذرية للمشكلة، وأن تمتنع عن اعتماد معايير مزدوجة. والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب يجب أن يشمل مكافحة استخدام الإرهابيين للإنترنت للتحريض على الأنشطة الإرهابية والتخطيط لها،

ولنشر الأفكار المتطرفة. ويجب اتخاذ التدابير أيضاً لقطع قنوات تمويل الإرهابيين ووقف تحركاتهم عبْر الحدود.

إنَّ الحكومة الصينية تعارض بقوة جميع أشكال الإرهاب، وتكافح بثبات كل الجرائم الإرهابية العنيفة التي تتحدى الحضارة الإنسانية. ومقاتلة القوات الإرهابية في تركستان الشرقية، بقيادة الحركة الإسلامية هناك، مكوِّنٌ هامّ للنضال الدولي في مكافحة الإرهاب. وإننا سنواصل تعزيز تعاوننا مع المجتمع الدولي بشأن مكافحة الإرهاب، بغية حماية سلام العالم واستقراره.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالفرنسية): نحن جميعا فرنسيون اليوم. إننا جميعاً ماليون.

(تابع بالروسية)

ونحن أيضاً، زملائي الأعزاء، روسيون وعرب.

(تكلم بالفرنسية)

لقد حان وقت الرد، والقيام بذلك بقلب فرنسي – وبقلب روسي ومالي وعربي. فالإرهابيون في بيروت، وأنقرة، وسيناء، وباريس وباماكو قد عقدوا العزم على ترويعنا، كما فعلوا في نيويورك والدار البيضاء ومدريد. لكنهم لن ينجحوا. فقد ردَدنا اليوم سريعاً، بوحدة وتصميم وقوة. والسبيل الوحيد لعدم التنازل عن النصر للإرهابيين هو متابعة أسلوبنا في الحياة، والحفاظ على مبادئنا وقيمنا كاملة، وعدم تقديم أية تنازلات بشأن حقوق الإنسان.

لذا، أود أن أؤكد الفقرة ٥ من القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥)، الذي يضمن تغطية قانونية، كما تشدِّد الفقرة، بالامتثال الكامل لحقوق الإنسان الدولية، وقانون اللاجئين والقانون الإنساني. وذلك لأنَّ ”أفضل انتقام هو ألاَّ تكون مثل عدوِّك“،كما قال الإمبراطور الروماني ماركُوس أوريليوس. فعلينا، نحن الجالسين حول هذه الطاولة، واجب ضمان تلك القيم والمبادئ. وعلينا ألاَّ نسمح لعناوين أخبارنا اليومية أن تصبح سلسلة من رسائل الحرب. ولا يمكن لأحد أن يشكَّ في أننا جميعاً – جميعاً على الإطلاق – يجب أن نرصَّ الصفوف بغية مكافحة الإرهاب ودحره.

لذا، أشكر فرنسا على قيادتها بشأن القرار الذي اتُّخِذ اليوم، وعلى الدعوة التي أخرجتنا لكي نكثِّف هجومنا. لقد سمعنا النشيد الوطني الفرنسي يغنَّى غالباً في الأيام الأخيرة. وهذه ليست المرة الأولى التي رمز فيها هذا النشيد إلى مقاومة راية الاستبداد الدموية. وقد حان الوقت مجدداً لكي يحشد مواطنو العالم بأسره كتائبنا ضد أولئك الذين جاؤوا لذبحنا. إنه زمن النصر.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إنَّ الاعتداءات الإرهابية الهمجية في الأسابيع الأخيرة قد هزَّت ضمير العالم. فمن أوروبا إلى أفريقيا والشرق الأوسط، ذُبِح الرجال والنساء الأبرياء. ودُمِّرت الأسَر في بيروت، وقُتِل روَّاد الحفلات الموسيقية في باريس، وفُجِّر المسافرون جواً في الفضاء، وقُتِل السائحون على الشاطئ في تونس. والولايات المتحدة تقف مع ضحايا الإرهاب من جميع المعتقدات والقوميات.

ولكن حتى في حزننا على من فُقِدوا في الاعتداءات الأخيرة، نذكر العنف الشامل الذي يتواصل في العراق وسوريا، حيث يناضل الرجال والنساء والأطفال يومياً من أجل البقاء والنجاة من سفك الدماء. وتكمن وراء تلك الاعتداءات أيديولوجية كراهية عنيفة. والجماعات، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، تعرف ما تفعله. إنها ترتكب الفظائع للمضيِّ قدُماً برؤية بغيضة للعالم. لذا، يتعيَّن علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نكثِّف جهودنا ونسرِّعها لتفكيك تلك الجماعات وهزمها بصوة نهائية. إننا بحاجة إلى مبادرة عالمية حقاً لمكافحة

تنظيم داعش، ومنع مزيد من الاعتداءات في أوطاننا وإحلال الاستقرار في الشرق الأوسط.

لهذا السبب، نرحب ونُشيد بالقرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥) لدعوته الحازمة الدول إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة بالانسجام مع القانون الدولي لمكافحة تنظيم داعش وجبهة النصرة. وعلينا أيضاً وقف التمويل والتسليح والتجنيد والأنواع الأخرى من الدعم لهما. وكما ينوّه القرار، فقد أوضح العراق أنه يواجه تهديداً خطيراً من الاعتداءات المتواصلة من قِبل تنظيم داعش، ولا سيما القادمين من ملاذات آمنة في سوريا. وقد أظهر نظام الأسد في سوريا أنه لا ولن يستطيع قمع ذلك التهديد، حتى أنه يتّخذ إجراءات تُفيد التجنيد من قِبَل المتطرفين.

وإذ تعمل الولايات المتحدة في هذا الصدد مع العراق، فإنها دأبت على قيادة الجهود الدولية لتقديم المساعدة لمكافحة الخطر الذي يشكّله تنظيم داعش على أمن شعب ذلك البلد وأرضه. وعملاً بميثاق الأمم المتحدة، واعترافه بالحق الأصيل في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، فإننا نقوم بالعمل العسكري اللازم والمتناسب لحرمان تنظيم داعش من الملاذ الآمن. والولايات المتحدة، إلى جانب ٦٤ دولة ومنظمة دولية أخرى، شكّلت تحالفاً عالمياً لمكافحة ذلك التنظيم، هدفه المركزي إضعاف قدراته وتحقيق هزيمته الدائمة. وعسكرياً، يعمل التحالف لحرمان تنظيم داعش من الملاذات الآمنة، وتعطيل قدرته على الهيمنة وبناء قدرة الشركاء. ويعمل بفعالية أيضاً لتعطيل تمويل تنظيم داعش واكتفائه الاقتصادي، وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى ومن الأراضي التي استولى عليها، فضلاً عن مكافحة رسالته المتمثلة في الكراهية والعنف. ولإحلال الاستقرار في المناطق المحررة من سيطرة تنظيم داعش، فإنَّ التحالف يدعم أيضاً جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة العراقية.

وقرار اليوم يستذكر إطار مجلس الأمن الراسخ تماماً للردّ على التهديدات الإرهابية عموماً، ولا سيما تنظيم داعش، جبهة النصرة والآخرين المرتبطين بتنظيم القاعدة. والعديد من القرارات - بما يشمل القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ٢١٧٠ (٢٠١٤)، ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) - تورد واجبات وإجراءات محددة يتعين على الدول اتخاذها للرد على تلك التهديدات. وفي مجلس الأمن، نتطلع إلى مواصلة التعاون، بما في ذلك في لجان الجزاءات وكيانات مكافحة الإرهاب ذات الصلة، لتعزيز إرادتنا وقدراتنا على استخدام تلك الأدوات بغية مكافحة تنظيم داعش والجماعات المرتبطة به.

ولدحر تلك الجماعات، علينا أيضاً التصدي للتطرف العنيف الذي يُحرِّكها. فأيديولوجياتها العنيفة تستقطب الأفراد في أرجاء العالم وتحفزهم، بما يشمل أولئك المرجّحة مسؤوليتهم عن الاعتداء المأساوي على فندقٍ في باماكو اليوم. لذا، فإننا نتطلع إلى خطة الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

أخيراً، يتعيَّن علينا أن نعمل معاً بصورة عاجلة لدعم العملية الانتقالية السياسية في سوريا، عملاً ببيان جنيف (S/2012/523، المرفق) وبيان المجموعة الدولية لدعم سوريا، بغية تقليص حيِّز العمليات لتلك الجماعات، وإطلاق عملية سياسية تُفضي إلى حوكمة موثوقة، شاملة وغير طائفية، متبوعة بدستور جديد وانتخابات.

إنَّ مَهمَّتنا عظيمة، لكننا نعلم ما الذي يجب عمله. وإننا نستمدّ قوتنا من مناعة الناس المتضررين بتلك المآسي. فوحدتهم وتصميمهم يوضحان لماذا سيفشل تنظيم داعش في هدفه إثارة الرعب واستقطاب الطوائف. وبالتضامن والتعاون العالميين، سيُهزَم تنظيم داعش وأيديولوجيته.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي): يجتمع مجلس الأمن اليوم في أعقاب مجموعة من الهجمات الإرهابية الفظيعة التي

أوقعت مئات القتلى. وفي الوقت الحالي يهدد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المنتسبة له بشن هجمات جديدة. ونشعر جميعا بالغضب لوفاة من قتلوا في شبه جزيرة سيناء وفي باريس. وقد شملت الأهداف الإرهابية الأخيرة تركيا وتونس ولبنان، واليوم مالي. ولا تزال جماعة بوكو حرام تنشر الفوضى. وحاول تنظيم الدولة الإسلامية إقامة خلافة إرهابية في العراق وسوريا باعتبارها معقلا لزيادة توسيع أعماله.

إننا ندين إدانة قاطعة جميع الهجمات الإرهابية. ومرة أخرى نعرب عن تعازينا الصادقة للأصدقاء والأسر المكلومة ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين. وسيعاقب بكل حزم مدبرو تلك الجرائم الدموية ومرتكبوها. فيجب ملاحقتهم أينما وجدوا. ونحن على استعداد للانخراط في تعاون واسع مع الآخرين لتحقيق تلك الغاية.

وما فتئت مكافحة الإرهاب بدون رحمة خلال السنوات القليلة الماضية تشكل الأولوية المطلقة لبلدنا، الذي ظل مستهدفا بالهجمات الإرهابية مرات عديدة. وعلى المجتمع الدولي أن يحتشد بشكل كامل وأن يبدي مرة أخرى الإرادة السياسية والوحدة والتضامن في مكافحة الخطر الإرهابي المشترك، وتعزيز المكافحة باتخاذ خطوات وإجراءات محددة. وينبغي ألا نسترشد بالطموح وحده، بل بالأحرى أن نسترشد بالقيم والمصالح المشتركة القائمة على أساس القانون الدولي، من أجل إنشاء تحالف دولي واسع لمكافحة الإرهاب. وذلك تحديدا ما دعا إليه الرئيس بوتين في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة (انظر A/70/PV.13).

ونرحب بالإدراك المتزايد لكون الوقت حان لتوحيد الصفوف في المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب. وتهدف الجهود والمبادرات الفعالة من جانب شركائنا في مجلس الأمن إلى التصدي للتحدي. وهذا فعلا شاغل محوري للجميع يتطلب أن يمنح أولوية الاهتمام، والأمر الأهم، العمل بدون شروط مسبقة أو محاولات لممارسة الضغوط.

وبطبيعة الحال، تعين علينا أن نؤيد مشروع القرار الذي قدمته فرنسا. ومع أن القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥) أُعد في ظروف غير عادية وفي إطار زمني ضيق للغاية، فإن الوفد الفرنسي وافق على التعديلات الهامة التي اقترحتها روسيا. ونحن على اقتناع بأن ميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن يشكل أساسا هاما لمكافحة الإرهاب الدولي من حيث صلته باستخدام القوة. ورأينا أن من الأهمية بمكان تجسيد ذلك في نص القرار، بالصيغة التي هو عليها الآن فعلا.

وكما بين الاتحاد الروسي، فإن قسم ديباجة القرار تنص الآن بوضوح على أن الوثائق التي اعتمدها الفريق الدولي لدعم سوريا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، إضافة إلى بيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، تشكل مجموعة عناصر يجب أن يتم على أساسها التوصل إلى تسوية للأمة السورية.

لقد اتخاذ المجلس عددا من القرارات الهامة الهادفة إلى تعزيز مكافحة المجتمع الدولي للإرهاب وتكييفها مع التهديدات الجديدة والأساليب المتغيرة للإرهابيين. واتخذ القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، بشأن مكافحة تمويل الإرهابيين بوقف محاولات الحصول على التمويل من خلال التجارة غير القانونية بالنفط، في شباط/فبراير بناء على مبادرة روسيا.

ونرى أن القرار الفرنسي نداء سياسي، بدلا من كونه تغييرا في المبادئ القانونية الأساسية التي تستند إليها مكافحة الإرهاب. ونعتبر القرار خطوة في سبيل إنشاء جبهة واسعة لمكافحة الإرهاب بحشد التعاون الشامل فيما بين جميع الدول لوضع حد جميع مظاهر الإرهاب والقضاء على أسبابه الجذرية.

وكان ذلك أيضا هدف مشروع القرار الروسي الذي قدم للمجلس للنظر فيه في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وهو يتضمن عددا من الأحكام العملية التي بدونها سيكون من الصعوبة بمكان مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا. ونعتبر محاولات بعض أعضاء المجلس تعطيل العمل بشأن مشروع قرارنا متسمة بقصر النظر السياسي. فلا يمكن للمرء، من ناحية، أن يكافح الإرهابيين، ومن الناحية الأخرى، أن يخدم مصالحهم بشكل أساسي بمحاولة تحقيق أهدافه الذاتية. ونهدف إلى العمل بفعالية من أجل اعتماد مشروع قرارنا على وجه السرعة.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إن الهجمات التي نفذها في باريس وبيروت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهجمات جماعة بوكو حرام في نيجيريا والهجمات التي نفذها اليوم المتطرفون المرتبطون بتنظيم القاعدة في باماكو تخدم التأكيد على أن الجماعات الإرهابية تمثل تهديد رئيسيا للسلام والأمن الدوليين. وتدين نيجيريا تلك الهجمات الهمجية والخسيسة بأقوى العبارات. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للهجمات الإرهابية. ويجب استهداف الجناة بلا هوادة وتقديمهم إلى العدالة. ونعرب عن أحر تعازينا لأسر من فقدوا أرواحهم في الهجمات الإرهابية ولأصدقائهم وذويهم ونتمنى عاجل الشفاء للمصابين.

إن الحالة تستدعي اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي لتكثيف مكافحة تنظيم الدول الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية، بما في ذلك جماعة بوكو حرام. ويوفر القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس من فوره، إطارا لتحقيق تلك الغاية. وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل معا للتنفيذ الدؤوب للقرار.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشيد بالاتخاذ السريع لهذا القرار بتوافق الآراء. وكان شعار ”لن نعيش في جو من الخوف“ الرد الفخور والممزق لقلوب سكان باريس في خضم المأساة التي وقعت الأسبوع الماضي. وفعلا، لا يمكن ولا يجب أن نستسلم للخوف، بل أن نعمل بكل قوة الاقتناع لمكافحة الشر الذي تمثله داعش.

وإذ نوحد صفوفنا تضامنا مع شعب فرنسا فإننا نشاطر أيضا مشاعر أسى وحزن من تضرروا بالمجازر والمذابح التي ارتكبها تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام وغيرها من الطفرات الإرهابية. ولا يمكن لأي شيء إطلاقا أن يبرر الإرهاب. وفي وقت سابق اليوم، أكدت رئيسة ليتونيا، داليا غريباوسكايتي، من جديد على التزام بلدي بالعمل بالترافق مع الشركاء في التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية في مكافحة الإرهاب.

إن الطابع المتغير لتهديد الإرهاب والتطرف الذي يمارس العنف وحدتهما يضعان تدابير مكافحة الإرهاب على المحك. ومع أن الإرهابيين الحاليين همجيون ووحشيون على نحو بدائي، فإنهم يتفوقون علينا وعلى أوجه تطور التكنولوجيا العالية. فنجد أنفسنا نسابق الزمن ونتخلف عنه. ولذلك لا يمكن أن يكون هناك أي مجال للتهاون في ردودنا أو لتسيير الأمور على النحو المعتاد.

وعلى العكس، نحن بحاجة إلى إلقاء نظرة صادقة على الآثار التي تحدثها إجراءاتنا على أرض الواقع والارتقاء إلى مستوى الإلحاح الجديد للمهمة. وفي جملة أمور، يتطلب ذلك ضمان التماسك الكامل لآلية مكافحة الإرهاب بوضع حد لما يشار إليه غالبا بعقلية القوقعة وجعل جميع أجزاء نظام مكافحة الإرهاب، في إطار الأمم المتحدة وخارجها، تعمل بشكل موحد فعليا، من التقييم إلى المساعدة وتقديم المشورة والدعم وبناء القدرات تحديدا في مجالات وأوقات الحاجة إليها، مع إحداث أقصى قدر من التأثير.

وعلى نحو ما يشير إليه القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥) الصادر اليوم، يشكل التصدي لتمويل الإرهاب أولوية عليا. ويلزم

إحراز تقدم عاجل في ذلك الصدد أيضا – بالكف عن اتخاذ التدابير الجزئية، بل باتخاذ نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار زيادة تنوع وتعقيد مصادر وقنوات التمويل، فضلا عن الصلات الشائنة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وفضلا عن ذلك، علينا أن نجد الحلول المناسبة للمسائل الصعبة المتعلقة بالتكنولوجيا والاتصالات الحديثة، التي تحقق تحسينات هائلة في حياتنا ولكن بوسعها أن تحدث آثارا فتاكة وهي في أيدي الإرهابيين.

وسيتعين علينا أن نعالج المسائل الصعبة المتعلقة بمدى الحقوق والحريات التي نحن مستعدون للتضحية بها لضمان تحقيق الأمان والأمن بطريقة لا تدعم القمع والأنظمة القمعية ولا تمنح الإرهابيين الشعور بالارتياح لكونهم زعزعوا استقرار حياتنا.

وعلينا إجراء استعراض جذري لمعركتنا لكسب قلوب وعقول المجندين المحتملين بزيادة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية العديدة التي تدفع الأشخاص إلى الوقوع في أيدي جزاري داعش، وأيضا زيادة جهودنا لتوجيه الرسائل المضادة للإرهاب. ومن أجل ذلك، المطلوب إقامة شراكات جديدة ومعززة، على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية، حيث يستمع لآراء النساء والشباب والفئات الضعيفة ويهتم بها بشكل جيد.

وأخيرا، لا يمكن التقليل من أهمية إلحاح تسوية الأزمة السورية. ويجب أن نعيد الأمل إلى الشعب السوري. ومع أننا لا يمكن، باي مقياس، أن نعتبر النظام الكامن في صميم هذه الأزمة شريكا في مكافحة داعش، فإننا نشعر بالتشجيع من محادثات فيينا والزخم الجديد الذي يبدو ناجما عنها، مع الأمل بأن يؤدي هذا إلى المرحلة الانتقالية التي تمس الحاجة إليها والتنفيذ الكامل لبيان جنيف (S/2012/523، المرفق) الصادر في عام ٢٠١٢.

السيدة قعوار (الأردن): في البداية، أسمحوا لي بأن أجدد تعازينا لحكومة فرنسا وشعبها فيما يتعلق بالجرائم الإرهابية البشعة والجبانة التي ضربت باريس قبل أسبوع.

كما نعزي ضحايا الإرهاب الدموي الذي ارتكب مؤخرا في سيناء، وبيروت، وسوسة، وأنقرة، وبغداد، وليبيا، واليوم في مالي. فهذه الجرائم الإرهابية البشعة تبرهن بشكل لا لبس فيه على أن الإرهابيين يسعون للنيل من قيم العيش المشترك لنا جميعا، وأن الحرب على الإرهاب باتت فعلا حربا عالمية تحتم علينا أن نتحد قولا وفعلا لخوضها.

ويرحب الأردن بتبني المجلس للقرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥)، الذي صوت الأردن لصالحه انطلاقا من إيمانه بضرورة تضافر الجهود الدولية وتنسيقها في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، هؤلاء الخوارج الذين عاثوا فسادا – ولا يزالوا – في مختلف بقاع الأرض ويسيطرون على بعض المناطق في العراق وسورية، ولا يتورعون في إظهار نواياهم المقيتة تجاه الإنسانية واستهداف الأبرياء. فتقويض قدرات تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية ودحرها يستدعي منا جميعا أن تكون استجابتنا لها بحجم التحدي، الأمر الذي يتطلب عملا دوليا وجهدا جماعيا جادا على مختلف الجبهات، بما فيها المحاور العسكرية والأمنية والأيديولوجية الفكرية، علاوة على أهمية قمع تمويل الإرهاب.

ومن هنا، نعرب عن بالغ ارتياحنا لتبني المجلس – وبالإجماع – للقرار، الأمر الذي يدل صراحة على وحدة صف المجلس في مكافحة تنظيم داعش، ويبعث برسالة قوية إلى هذا التنظيم الإرهابي وغيره من التنظيمات الأخرى.

وختاما، يؤكد الأردن على مواصلة عزمه على مكافحة الإرهاب بشتى الوسائل الممكنة، والاستمرار في تعزيز الجهود الدولية وتنسيقها في سياق التصدي للإرهاب والتطرف العنيف.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تقف نيوزيلندا متضامنة مع الضحايا والأسر والمواطنين والحكومات الذين عانوا من الاعتداءات البشعة التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. اليوم مر أسبوع واحد على الأحداث المروعة في باريس، وأقل من يوم واحد على تلك التي وقعت في باماكو. وكما ذكر آخرون، فهذان ليسا سوى مشهدين من القصة الدموية المستمرة.

يجب على مجلس الأمن أن يتكلم في أوقات الأزمات. ويسرنا أن المجلس قد بعث اليوم برسالة قوية وموحدة مفادها ما توصل إليه بشكل مشترك لمنع وقمع الخطر الإرهابي الذي يشكله تنظيم الدولة وغيره من الإرهابيين في سورية والعراق. ففي مواجهة عمليات القتل الوحشية والعبثية التي يرتكبها تنظيم الدولة، نتذكر الدور الهام للمجلس في توحيد المجتمع الدولي حول التزامنا المشترك بالسلام والأمن الجماعي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بالرسالة القوية الموجهة من مجلس الأمن عن طريق اعتماده للقرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥) بالإجماع. فكل أعمال الإرهاب إجرامية وغير مبررة. ويجب مقاضاة من يقدمون الدعم المادي أو الفكري أو المالي للإرهاب وتقديمهم إلى العدالة. وبالإضافة إلى القرار الذي اتخذناه للتو، هناك حاجة ملحة إلى تنفيذ جميع قرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥).

ويجب أن تتم مكافحة الإرهاب وفقا للالتزامات النابعة من القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، يجب على المجتمع الدولي أن يسهم في تحديد الأسباب والظروف التي تؤدي إلى نشوء الإرهاب والتطرف العنيف الذي لا يمكن دحره عن طريق الوسائل العسكرية وحدها، والتغلب عليها.

وأخيرا، أود أن أؤكد بشكل قاطع أن شيلي ستواصل دعم الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، في مجلس الأمن وجميع المنظمات والمنتديات المختصة الأخرى.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت أنغولا لصالح القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥)- المقدم من فرنسا بشأن الهجمات الإرهابية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضا باسم داعش - على أمل أن يكون خطوة هامة في مكافحة الإرهاب وبناء التحالف العالمي اللازم الذي لا غنى عنه إذا أردنا أن نكسب الحرب ضد الإرهاب.

وننضم إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في إدانة هذه الحركة الإرهابية، التي - كما يذكر القرار - تشكل تهديدا لم يسبق له مثيل للسلم والأمن الدوليين. ونعرب عن عميق تعاطفنا وتعازينا للأسر ولضحايا الجرائم البشعة التي ارتكبها الإرهابيون مؤخرا.

يمثل القضاء التام على تنظيم الدولة/داعش، وكذلك بوكو حرام وحركة الشباب والجماعات الإرهابية الأخرى التي حددها مجلس الأمن، أولوية عليا بالنسبة للمجتمع الدولي. ما برح الإرهاب الدولي يظهر قدرة شديدة الخطورة على نشر أيديولوجياته المتطرفة العنيفة من خلال الأعمال الإرهابية والهجمات المنهجية الجسيمة ضد المدنيين الأبرياء وانتهاكات حقوق الإنسان والتعصب وكراهية الآخر للكونه مختلفا على أساس إثني أو ديني أو ثقافي. وبالإضافة إلى تجنيد المقاتلين الإرهابيين، تشمل الجرائم الشنيعة التي ارتكبها تنظيم الدولة/ داعش أيضا تدمير التراث الثقافي والاتجار بالموارد الطبيعية والتحف الثقافية، بما في ذلك ارتكاب جرائم على نطاق نادرا ما شهدناه منذ الحرب العالمية الثانية.

في الظروف الراهنة، وفي ظل خطر الإرهاب المدمر بوصفه تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين ولبقاء بعض

البلدان الأكثر تضررا في حد ذاته، فقد آن الأوان للمجتمع الدولي والجهات الفاعلة الدولية الرئيسية لأن ننحي خلافاتنا وما لدينا من أنانية وغطرسة وطنية وأن نعمل بلا تردد لبناء تحالف عالمي من أجل مكافحة على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والقضاء عليه، على نحو ما دعا إليه الرأي العام العالمي. ويحدونا الأمل في أن يعمل اعتماد القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥)، في أعقاب هذا العمل الإرهابي المميت المنسق، بمثابة صيحة تدعو إلى إحداث تغيير جذري في مواقف الأطراف الفاعلة الرئيسية في العالم.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن تعازينا لفرنسا حكومة وشعبا، فضلا عن شعوب وحكومات البلدان الأخرى التي عانت من الهجمات الإرهابية الأخيرة، بما في ذلك إسقاط الطائرة الروسية والهجوم الذي وقع في وقت مبكر من صباح اليوم في مالي. ونود أيضا أن نتوجه بتحية لأرواح الآلاف المؤلفة من الأطفال الذين يموتون كل يوم في سورية، ولا سيما فيما يتعلق بعملية القتل المشينة لأكثر من ٢٠٠ طفل على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لعدم رغبتهم الانضمام إلى هذه الجماعة.

وقد صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤيدة القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥) تمشيا مع رفضنا القاطع لارتكاب أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن الدافع أو عن هوية مرتكبيها أو مكان وقوعها. فهذه الأعمال تمثل اعتداءات متعمدة على السلم والأمن الدوليين. يشكل الإرهاب انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واعتداء على الحق في الحياة. لذلك، نرى أن التصدي للإرهاب ينبغي أن يتم دون ازدواجية في المعايير؛ فلا يوجد إرهابيون أخيار وآخرون أشرار. وقد حان الوقت لتحقيق الاتساق في الجهود التي نبذلها، واتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة وتوافقية من أجل الوفاء بمسؤولياتنا بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن بموجب الولاية الممنوحة لنا تمشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لقد شاهد العالم في ذهول كيف أخذ العنف والإرهاب الممارَس لإخضاع المجتمعات والحضارات والأديان والعقائد أشكالاً متعددة. ولكنها في نهاية المطاف تظل نتائج ممارسات متصلة بالتعصب والتطرف العنيف والنزعة الطائفية، في حين أنها تتبع في كثير من الأحيان المصالح الجغرافية السياسية المفروضة لتقويض أسس الحكومات الشرعية وزعزعة استقرار الشرق الأوسط وأفريقيا.

ونؤكد من جديد على أن الأعمال الإرهابية لا تهدد السلامة الإقليمية فحسب، بل أيضاً الوحدة السياسية للدول، فضلاً عن أمن واستقرار الدول والمناطق والمجتمع الدولي. إننا نشعر بالفزع الشديد إزاء الدعم اللوجيستي العسكري الاستثنائي الذي تتمتع به تنظيمات إرهابية مثل داعش وجبهة النصرة، إذ يتيح لها ذلك قدرات عسكرية هائلة تمكّنها من تطوير ونشر العنف العشوائي، وزعزعة الحكومات الشرعية أو الإطاحة بنظامها الدستوري، ووقف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتدمير هياكلها الأساسية ومؤسساتها وقدراتها على الاستجابة.

ويؤكد وفد بلدي مجدداً الحاجة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تؤجج هذه الظواهر ووضع استراتيجيات فعالة ومبتكرة لقطع الطريق على الخطاب الإرهابي والمتطرف بهدف منع التطرف وتحقيق نتائج ملموسة قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويجب على المجلس أن يتصرف بطريقة أكثر وقائية لتسوية واستباق النزاعات التي قد يتسبب فيها الإرهاب. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن التعرض للإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب بات الآن عالمياً. ولذلك فإن دور مجلس الأمن سيكون حاسماً

في مكافحة التهديد الاستثنائي وغير المسبوق الذي يقوّض مستقبل البشرية. ولذلك يجب أن نمتثل امتثالاً كاملاً بصورة خاصة للقرارات التي تحظر التمويل والتدريب والنقل غير المشروع للأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

وأخيراً، فإن بلدي مقتنع بأنه يجب شن الحرب على الإرهاب في سياق التعاون الدولي بموجب الصكوك الدولية والإقليمية الملزمة في هذا المجال، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقواعد القانون الدولي، في احترام كامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، مع الأخذ في الاعتبار أننا إذا فعلنا غير ذلك فسوف نُسهم في المزيد من التطرف لهؤلاء الأفراد. ونأمل أن الإجراءات المتخذة عملاً بالقرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥) والحرب على الإرهاب ستكون دائماً منسّقة مع البلدان المعنية وألا يكون لأي جهة فاعلة مشاركة هدف سياسي غير هزم الإرهاب، وفي حالة سورية، ينبغي دعم عملية المفاوضات بين شعبها وحكومتها وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي، وهم يساندون جهداً نأمل جميعاً أن يكون مثمرا وناجحا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

ترحّب المملكة المتحدة ترحيباً شديداً باتخاذ القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥) بالإجماع. واليوم، بعثنا برسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أنه لن تكون هناك هوادة في جهودنا الجماعية الرامية إلى منع وقمع وتدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وسواء في شوارع باريس أو بيروت أو في الأجواء فوق سيناء، لا تعرف الأعمال الوحشية التي يرتكبها تنظيم داعش قيوداً ولا تحترم أية حدود. إن تصميم تنظيم داعش على شن الهجمات في جميع أنحاء العالم يجب أن يُقابَل منّا بالمزيد من العزم على إنزال الهزيمة به أينما وجد.

لقد عرف العديد من أعضاء مجلس الأمن هنا اليوم، والعديد من الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، عدم اكتراث تنظيم داعش التام للحياة. ووحدتنا اليوم المحمودة تبين أننا يجب ألا يعيقنا عائق في جهودنا الرامية إلى منع هذه الهجمات من الحدوث مرة أخرى. وكما قال زملائي في مجلس الأمن، فإن هذا القرار اعتراف دولي قوي بالتهديد الذي يشكله تنظيم داعش. ويدعو إلى اتخاذ إجراءات مشروعة وجميع التدابير اللازمة للتصدي لتنظيم داعش.

وعلى غرار الآخرين، اتخذت المملكة المتحدة إجراءات ضد داعش على أساس الدفاع عن النفس الفردي والجماعي، عند توجّهنا إلى المجلس. وقد وضع المجلس التزامات واسعة على الدول لتتخذ إجراءات ضد داعش، ووقف سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وخنق تمويلهم. تذكرنا الهجمات التي وقعت مؤخراً والقرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥) بأن هذه التدابير يجب تنفيذها إذا أريد النجاح للرد الدولي على داعش.

وختاماً، نود إبداء التضامن مع شعب فرنسا ونشيد بفرنسا على قيادها في هذا القرار. وبصفتنا رئاسة مجلس الأمن، فإننا فخورون بأن مجلس الأمن تصرف بسرعة ووحدة ووضوح في الهدف من أجل الاتفاق على هذا النداء القوي إلى العمل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.